المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

عدد 128

OST
Département

المرصد الاجتماعي التونسي

تقرير الثلاثي
جانفي-مارس 2024

التحركات الاحتجاجية
475 احتجاج

JANVIER

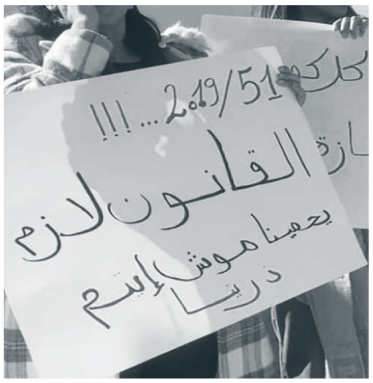

2024

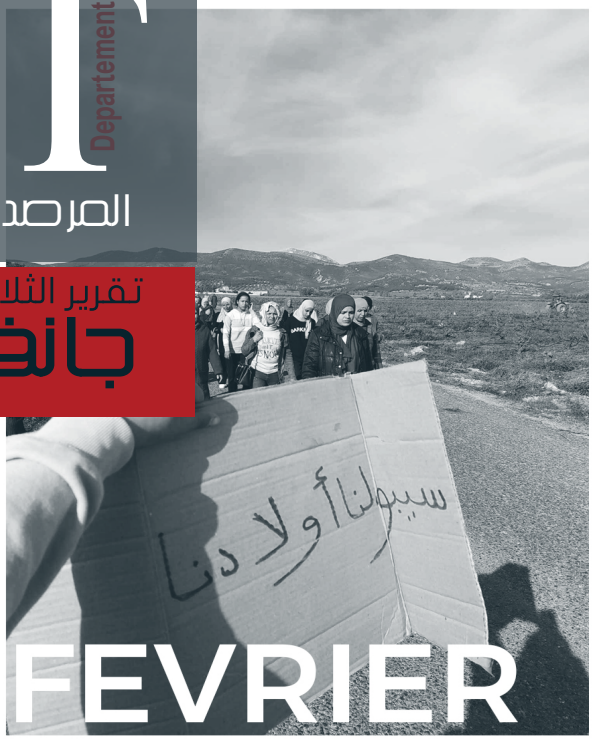

FEVRIER

الهجرة غير النظامية
1371 مهاجر وصلوا الى السواحل الايطالية خلال الثلاثي الأول 2024

MARS

38 حالة
الانتحار
و محاولات انتحار

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية
شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا) الطابق الثاني شقة2 325
تونس باب بحر 1000

contact@ftdes.net
(+216) 71 32 5129

المرصد الاجتماعي التونسي

التقرير الثلاثي

جانفي مارس 2024

المقدمة 2

الديناميكية الاجتماعية 3

01

الحركات الاجتماعية 5

02

الهجرة غير النظامية 10

03

العنف 14

04

الانتحار ومحاولته 19

المقدمة

تؤكد بداية سنة 2024 القراءات الواردة في التقارير السابقة للمرصد الاجتماعي التونسي. اين تواصل التحركات الاجتماعية تراجعها لفائدة تسارع غير مسبوق في نسق زيادة معدلات العنف والانتحار. وبلغة الأرقام لم تشهد البلاد على امتداد سنوات ما بعد 2011، مثل هذا الانخفاض المسجل في منسوب الاحتجاج خلال الاشهر الاولى للسنة التي سجلت انطلاقة ثورية الحرية والكرامة في المدن التونسية وكانت على الدوام اشهر ساخنة تعرف طفرة في التحركات الاجتماعية وتتسم بتسارع نسق الاحتجاجات توسع رقعتها. .نشهد اذن اليوم حالة من الركود وتراجع المطلبية بصفة عامة، يتخللها احتجاج دوري لعدد من الحركات الاجتماعية التقليدية التي لها مطالب معلومة توجهها .في كل مرة نحو السلط.

ويمثل هذا التراجع والركود، نتاج لحجم التفكك الذي اصاب الطبقة السياسية، بالتوازي مع الاستراتيجية التي اعتمدتها السلطة في تعاملها مع الحراك الاجتماعي وسعت من خلالها الى غلق باب المطلبية وتجاهل الحراك الاجتماعي او العمل على اسكاته، وافقاده قيمته وعدم الاستثمار فيه كطريق لتحقيق مطالب او نيل مكتسبات.

ومع ذلك، يبقى التضامن المسجل بين الفاعلين الاجتماعيين والقدرة على التشبيك فيما بينهم امر استثنائي، في مواجهة القمع، ويجتمع الفاعلون الاجتماعيون على اختلاف انتماءاتهم حول مطالبهم المشتركة ويواصلون التحرك وهو ما اكدته الارقام المرصودة خلال الربع الاول من السنة.

وينتشر العنف على نطاق واسع وسط سياق عام من الإفلات من العقاب والتقليل من حجم آثاره لدى وسائل الإعلام والمواطنين على حد السواء. وسجل الاشهر الثلاثة الاولى للسنة تراجع في حجم العنف المشترك في مقابل احتلال الفضاء العام صدارة الأماكن والأطر التي يمارس فيها العنف. ويتجه العنف تدريجيا نحو تشكلات ذات صبغة جندرية، فترتفع أكثر فأكثر نسبة المعتدين من الرجال مقابل ارتفاع عدد ضحايا العنف من النساء.

في نفس الوقت، تتزايد حالات الانتحار مقارنة بالأشهر السابقة. وتشمل فئة الشباب اساسا. اختاروا الفضاءات الخاصة كاطار لاقدامهم على الانتحار باعتباره اخر فضاء لتبليغ صيحات الضيق واليأس التي يحملونها، وكشكل احتجاجي يعبرون به عن رفضهم مواصلة البقاء ويكون عبر وضع حد لحياتهم.

ونواصل في المرصد الاجتماعي التونسي، متابعة تراجع مستوى التعبئة الاجتماعية بشكلها المعتاد، وحالة عدم الرضا العام لدى التونسيين وتواصل حركات المساندة للمقاومة الفلسطينية، في مقابل الإبادة الجماعية التي نفذها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني.

وتواصل عمليات الهجرة غير النظامية ونرى تونسيون، قصر وبالغين، يلقون حتفهم في البحر الأبيض المتوسط أو بصدد مواجهة عنف سياسات الاستقبال في دول الاتحاد الاوروبي.. ويتزايد التهميش وتتراجع القدرة الشرائية وهو ما يتطلب تدخل ومعالجة فورية من قبل السلط والهياكل المعنية حسب قراءة المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الدينامكية الاجتماعية

1 الوضع السياسي

تستقر الحالة السياسية على حالة عدم الاستقرار. وتتوضح قوة الرئيس قيس سعيد في مقابل معارضة تكافح من أجل إيجاد بدائل. اشهر ثلاثة اولى تتنزل ضمن سنة انتخابية، من المنتظر ان تكون نهاية للمدة النيابية الاولى للرئيس. ميزها سياق عام مضطرب احتد فيه نسق المحاكمات والايداعات بالسجن لشخصيات ونشطاء وصحفيين وقادة أحزاب سياسية. في نفس الوقت يحافظ خلالها الرئيس على دعم شعبي واضح حددته اخر نوايا التصويت المعلنة من قبل مؤسسات سبر الاراء ب 23.7٪ أي ضعف خليفته الصافي سعيد.

وتسجل الاشهر الثلاث الاولى للسنة مزيد تراجع في مؤشر حرية التعبير والصحافة وتضاعف التهديدات والانتهاكات، ويرتفع فيها مستوى التضييق على الصحفيين ومستعملي شبكات التواصل الاجتماعي. كما تشهد انتشار لحملات التشويه والسحل الالكتروني ويتحول السب والثلث الى رياضة جماعية دون قيد او حد.

ويواصل الخطاب السياسي اعتماد سردية ثنائية الوطنيون وغير الوطنيون في مواجهته الازمة الاقتصادية وفرض سيطرته على الفضاء العام. وفي الوقت نفسه، يسوء اكثر وضع المهاجرين من دول جنوب الصحراء وسط سياق من تنامي الخوف والضبابية، يواصل خلاله 20 الف مهاجر العيش في العراء وفي حقول الزيتون في العامرة والحنشة من ولاية صفاقس بعد ان تم محاصرتهم وهرسلتهم من قبل السلط الأمنية.

2
الوضع
الاقتصادي والاجتماع

تبدأ تونس السنة بمؤشرات اقتصادية باهتة، ميزها ارتفاع في معدلات البطالة، ركود اقتصادي، وتواصل ازمة نقص وفقدان المواد الاستهلاكية والغذائية الأساسية.

وفعليا ما يزال الاقتصاد التونسي بمستوى هشاشة تجعل منه سريع التاثر باي تغيرات واضطرابات جيوسياسية دولية ومنها الركود الاقتصادي الذي تشهده أوروبا. هذا ومن المنتظر ان يكون قطاع السياحة اول المتأثرين بهذه التغيرات بما سيكون لها من تداعيات محتملة على السوق التونسية وعلى المقدرة الشرائية للتونسيين. كما يتزايد الشعور بآثار الجفاف والتغيرات المناخية ويتعمق أكثر في علاقة بالفلاحة والثروة المائية وتداعيات على القطاع الزراعي.

وسجلت الثلاثية الأولى لسنة 2024، نسبة تضخم في حدود ال 7.8٪ خلال شهر جانفي، لتنخفض إلى 7.5٪ خلال شهر فيفري ومارس. ويعزى استقرار معدل التضخم إلى الإبقاء على نفس معدل الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية. في المقابل تسارع معدل زيادة أسعار السكن والماء والغاز والكهرباء (4.3٪ في مارس مقابل 3.8٪ في فيفري). وقوبل هذا التسارع بتباطؤ في أسعار الأثاث والسلع المنزلية. وبين جانفي وفيفري ارتفعت أسعار الاستهلاك بنسبة 0.2٪ ثم واصلت الارتفاع الى 0.7٪ في مارس. ويمكن القول ان عدم استقرار الأرقام والمؤشرات الاقتصادية للبلاد لا يختلف كثيرا عن السياق العام السياسي للبلد الذي يعرف نفس نسق التذبذب وحركة التغيير.

01

الحركات الاجتماعية

475
تحرك
خلال الثلاثي الاول 2024

خلال الربع الأول من عام 2024، سجل المرصد الاجتماعي التونسي 475 تحرك احتجاجي، 137 تحرك خلال شهر جانفي و159 تحرك احتجاجي خلال شهر فيفري و 179 تحرك احتجاجي خلال شهر مارس. ليتواصل معها النسق المنخفض للاحتجاجات ويتوضح اكثر الفارق بالمقارنة مع السنة الماضية الماضية 2023 التي انتهت بتسجيل 601 تحرك احتجاجي بين اكتوبر وديسمبر وقبلها سجلت 680 بين اشهر جوان وسبتمبر، وعرفت 894 تحركا احتجاجيا خلال الربع الثاني من 2023، في حين كان معدل الاحتجاجات خلال الثلاثية الاولى في حدود ال 1262.

ويتسبب التباعد الجهوي المسجل في عزلة الفاعلين الاجتماعيين وصعوبة التشبيك فيما بينها بشكل تكون تحركات اكثر فاعلية. كما يلاحظ حجم المجهود والاستنزاف الذي تمر به الحركات الاجتماعية من اجل الوصول الى إبرام اتفاقات أو تحقيق تفاعل مع مطالبها المرفوعة.

وتبقى الوضعيات الهشة في قلب الحراك الاجتماعي بما تحمله من مطالب اقتصادية واجتماعية وحرمان وصعوبات في الحصول على أبسط حقوقها. ويواصل العمال احتلال المرتبة الاولى ضمن اكثر الفاعلين الاجتماعيين احتجاجا، ولا تزال وسائل الإعلام هي الوسيلة الولى للإبلاغ أصواتهم واحتجاجهم على امل ان يتم التفاعل معهم وتتحقق مطالبهم.

1.1 التوزيع الجغرافي

ويبقى الزخم الاحتجاجي في صلة واضحة بالحركة العمالية، اين تسجل تلك المناطق العدد الاكبر من الاحتجاجات في المقابل يتراجع نسقها في المناطق التي تعرف ضعف في الحضور النقابي والعمالي. وسجلت ولاية قفصة 101 تحركا احتجاجيا يليها تونس العاصمة ب 95 تحركا فولايتي بنزرت ونابل ب 37 تحركا احتجاجيا. ويمكن تفسير هذا التراجع في الاحتجاجات بما هو تنظيمي، نظرا ان التهميش في هذه الولايات لا يزال نفسه ومرتفعا بالمقارنة مع مناطق أخرى من البلاد.

الولاية	
قفصة	101
تونس	95
بنزرت	37
نابل	37
صفاقس	34
جندوبة	24
سوسة	22
القصرين	16
مدنين	14
سيدي بوزيد	14
القيروان	13
المهدية	10
تاطاوين	10
باجة	9
الكاف	9
سليانة	9
قابس	5
بن عروس	3
قبلي	3
أريانة	2
منوبة	2
المنستير	2
توزر	2
توزر	2
المجموع	**475**

2.1 التوزيع حسب النوع

فضاءات الاحتجاج لا تخضع في تونس الى توزيع جندري على اساس الجنس، يتم تقاسم المطالب بين الرجال والنساء وتحتج الفئتان معًا، كونهما يتأثران بنفس المشاكل الاجتماعية. في نفس الوقت تتجه النساء الى الاحتجاج في أماكن تعتبر آمنة مثل شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر وسائل الإعلام، لتجنب المواجهة مع الأجهزة القمعية.

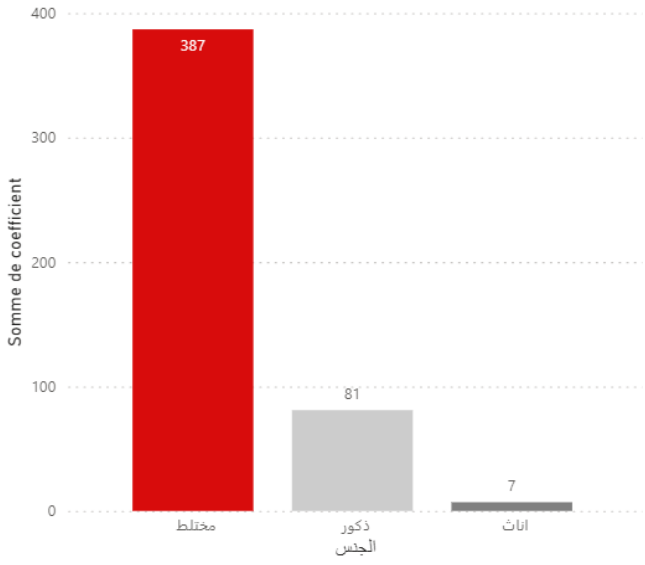

3.1 تركيبة وطبيعة الحركات

نسبة الاحتجاجات الفردية تتراجع أكثر فأكثر خلال الربع الأول من السنة، لتبلغ 1.05% في مقابل 98.95% احتجاجا جماعيا. وهو ما يجعل من الثلاثية الاخيرة من السنة الماضية 2023، استثنائية. ففي الغالب تأتي التحركات بملامح جماعية ومطالب مشتركة.

وفيما يتعلق بطبيعة التحركات في شكلها المنظم أو العفوي، فهي ايضا تحافظ على نفس الخصائص. رغم التراجع المسجل في منسوب التحركات المنظمة مقارنة بالاشهر السابقة، اين تم تسجيل 63.58٪ تحركات منظمة مقارنة بـ 86.52٪ خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر الى ديسمبر 2023. وبالتالي كانت نسبة التحركات عفوية او التلقائية في حدود ال 17.89٪. وهي زيادة تدل عن تواتر حالات غضب وسخط بين السكان في مقابل غالبية تحركات منظمة او ذات خلفيات نقابية

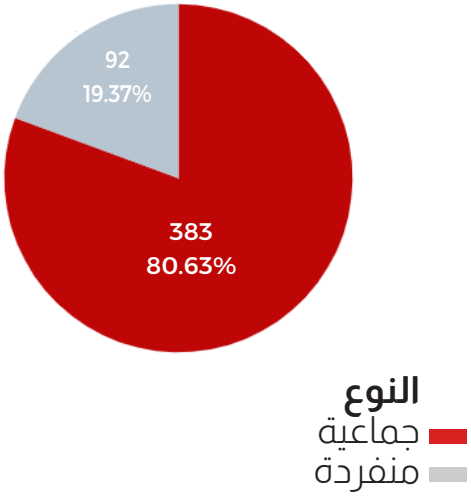

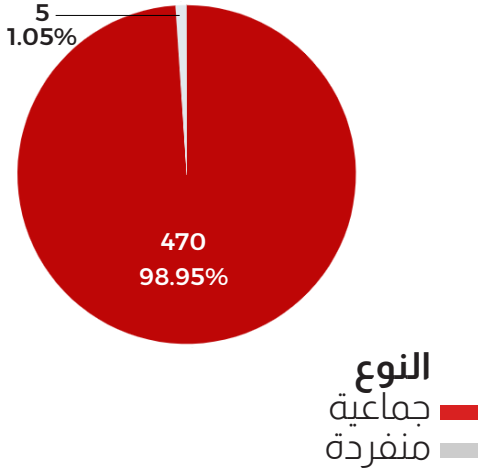

4.1 المطالب والفاعلين

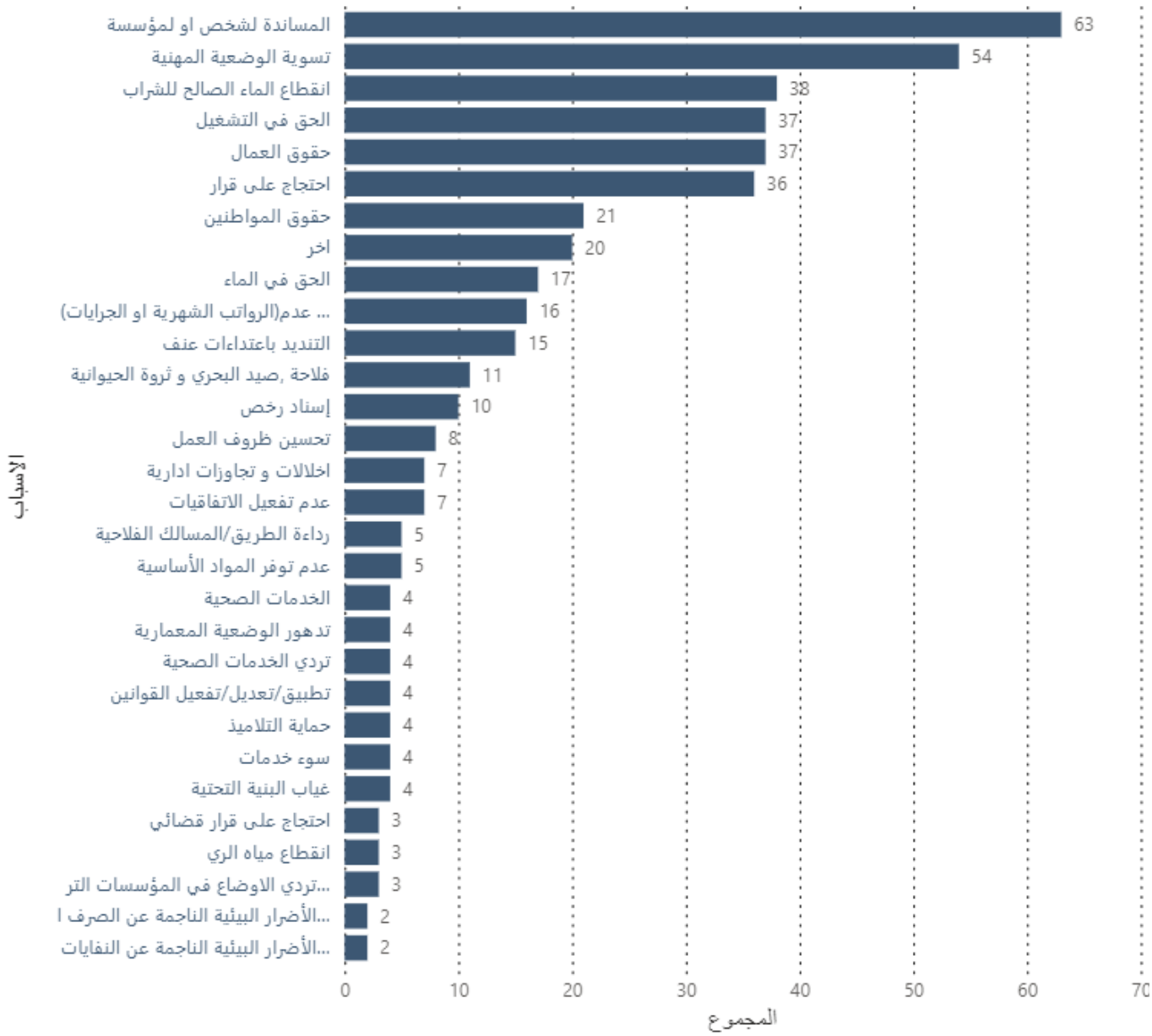

تغيرت خلال الثلاثية الاولى للسنة اهداف وتقنية الاحتجاجات، مقارنة بالأشهر السابقة. وتعلقت المطالب المرفوعة في نسبة عالية منها بوقفات مساندة لافراد او منظمات. وبمستوى اقل بمطالب شغلية تنادي بتسوية الوضعية المهنية او صرف الأجور المتاخرة.

كما تعلق جزء من الاحتجاجات بمشكل العطش ومطالب التزود بالماء الصالح للشراب، والحق في الشغل وحقوق العمال، واحتجاج على قرار، فضلا على الحق في الولوج إلى الخدمات العامة مثل الطرقات والنقل والصحة والمياه في المناطق الريفية المحرومة.

ويحتفظ الفاعلون الاجتماعيون الذين شاركوا في هذه التحركات بتباينهم وتنوع مطالبهم كما في الأشهر السابقة. ويكون للطلبة نصيب اقل في الاحتجاجات المرصودة خلال الربع الاول للسنة، ليصبح المواطنون والمهنيين ونشطاء المجتمع المدني الأكثر تمثيلا بين المحتجين.

ورفع المهنيون مطالب تتعلق بظروف العمل كما طالب العاطلون بحقهم في الشغل، واحتج المزارعون على السياسات الزراعية وشح الموارد المائية، كما سجلت الفترة تحركات بخصوص فقدان المواد وغلاء الاسعار. واحتج المحامون والاطارات الطبية وشبه الطبية وطالبوا بتحسين ظروف عملهم وضعية المستشفيات العمومية التي وصفوها بالكارثية.. لتعكس جملة المطالب المرفوعة امتداد لمطالب قديمة لنفس الفاعلين الاجتماعيين ونفس الجهات، بما يعكس عجز من السلطة عن تحقيق مطالب الفاعلين على بساطتها وأهميتها وضرورتها.

5.1 اشكال وفضاءات الاحتجاج

كانت الاحتجاجات متغيرة خلال الربع الاول للسنة. مع تسجيل تجديدًا في اليات النضال التي يستخدمها الفاعلون الاجتماعيون. وبعد تحقيق استقرار ولو نسبي في قطاع التعليم، تراجع منسوب الامتناع عن العمل والمقاطعة. وتم التوجه نحو الاحتجاج بتنظيم المسيرات السلمية والاعتصامات والنداءات عبر وسائل الاعلام.

وتم في 16 مناسبة قطع طريق من قبل فاعلين اجتماعيين. وتوجه الفاعلون الاجتماعيون في 91 مناسبة بنداءات عبر وسائل الاعلام، انتظمت تحركات في فضاءات العمل في 71 مناسبة وسجلت شركة فسفاط قفصة 62 احتجاجات وخاض المحتجون 0 تحركا في الطرقات والفضاءات العامة واستقبلت المقرات الادارية 3 تحركات احتجاجية، كما سجلت بدورها فضاءات المؤسسات التعليمية، ومقر الحكومة، ومقرات البلديات، والمؤسسات القضائية، والبلديات تحركات واحتجاجات.

الاماكن	المجموع
وسائل الاعلام	91
مقرات العمل	71
شركة فسفاط قفصة	62
الاماكن العامة	58
الطرقات	50
المقرات الادارية	37
المؤسسات التعليمية	26
مقر الولاية	13
مقرات البلديات	11
المؤسسات القضائية	9
مقرات المعتمديات	8
الشبكات الاجتماعية	7
المستشفيات	7
مقرات الوزارات	6
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	5
المسرح البلدي بتونس	4
شارع الحبيب برقيبة	3
مقرات السيادة	3
ساحة القصبة	2
مراكز امنية	1
مجلس نواب الشعب	1
المجموع	**475**

سجل شهر مارس 2024 وصول 673 مهاجرا غير نظامي تونسي الى السواحل الإيطالية مما يشير انخفاض طفيف بنسبة 13,38 % مقارنة بالسنة الماضية ليرتفع بذلك عدد الواصلين خلال الثلاثية الأولى من سنة 2024 الى 1371 مهاجرا تونسيا . احتل التونسيون المرتبة الثالثة في الواصلين الى إيطاليا بنسبة 12% من جملة الواصلين الى السواحل الإيطالية خلال هذه السنة.

في حين تم احباط 171 عملية اجتياز اغلبها بحرا بنسبة 90,46 % و منع 5404 مهاجرا غير نظامي على السواحل التونسية اغلبهم من جنسيات غير تونيةة بنسبة 86,92 % ليصل مجموع المجتازين اللذين وقع احباطهم منذ بداية السنة الى 8517 مهاجرا.

وتتوالى المآسي على الشواطئ التونسية دون أي تحرك للدولة للحد منها حيث تم رصد 63 ضحية ومفقودا خلال شهر مارس ليصل المجموع خلال الثلاثية الأولى من سنة 2024 الى 167 ضحية ومفقودا وهو نسق يوحي بتواصل المأساة الإنسانية على الشواطئ التونسية في ظل منظومة أمنية ولوجستية تعطي الأولوية للمنع وليس للإنقاذ.

1.2 توزيع الواصلين الى إيطاليا في شهر فيفري خلال سنة 2024 مقارنة بسنوات 2022 و2023

	2022			2023			2024		
لشهر	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذي وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذي وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذي وقع ايقافهم
جانفي	382	124	1155	341	85	2304	258	76	1630
فيفري	308	95	1036	770	177	5147	440	64	1478
مارس	224	58	886	777	241	7494	673	171	5424
المجموع	**914**	**277**	**3077**	**1888**	**503**	**14945**	**1371**	**311**	**8532**

* معطيات وردت على لسان الناطق الرسمي للحرس الوطني ولم يتم رصدها تفصيليا

2.2 توزيع الواصلين الى إيطاليا

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصر دون مرافقة	القصر مع مرافقة
جانفي	258	187	15	24	32
فيفري	440	281	22	24	113
مارس	673	483	34	58	98
المجموع	**1371**	**951**	**71**	**106**	**243**

3.2 توزيع المجتازين حسب الجنسيات

الشهر	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
جانفي	20,56%	79,44 %
فيفري	17,45%	82,54 %
مارس	13%	86,92%
المجموع	**17%**	**82,96%**

4.2 توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات

الشهر	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت
مارس	%1,16	*	%94,73	%0,58	%1,75	*	1,16%	*	*

5.2 توزيع عمليات الاجتياز المحبطة

الشهر	البحر	البر
جانفي	%61,53	38,46%
فيفري	82,81 %	17,18 %
مارس	90,46%	9,35%
المجموع	**78,28 %**	**21 ,68%**

6.2 مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية

الشهر	عدد الضحايا والمفقودين
جانفي	37
فيفري	67
مارس	53
المجموع	**157**

عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط	عدد الموتى والمفقودين على السواح التونسية
338	157

منهجية الرصد

للهجرة غير النظامية

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز - عدد المجتازين - توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر - تحديد الجهات التي ينحدرون منهما - وضعيتهم الاجتماعية - عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات

عمليات الاجتياز المحبطة

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون.

الواصلون الى السواحل الاوروبية

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية

هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.

03

العنف

كيف يمكن وصف العنف الذي يحدث في الفضاء الخاص والعام، في سياق عام يتسم بتراجع منسوب الاحتجاج ؟ هناك مجالان مفتوحان أمامنا: من ناحية، العنف الذي يتكاثر هو علامة واضحة على حالة الإحباط المتزايد بين السكان. ومن ناحية أخرى، يمكن اعتباره بمثابة وسيلة للدفاع والاحتجاج على العجز وحالة الفشل ليتحول الى شكل من اشكال التعبير عن السخط والغضب الشعبي.

وفي هذا الجزء من التقرير سنسعى الى تفكيك ظاهرة العنف على أنها شكل احتجاجي وتصور مختلفة للغضب الشعبي، والتي يمكن أن يوجه في سياقات أخرى نحو وضد السلطة التي تخلق هذا الغضب وتعزز العجز كأحد آليات للسيطرة.

خلال الربع الأول من السنة، انتشر العنف ليتوزع على مختلف المدن التونسية. تنوعت اشكاله وشمل مختلف الاعمار والاجناس ولم يستثني احد في فئة المعتدين والمعتدى عليهم. ويمكن تفسير وقراءة هذا المنحى الشمولي للعنف، من حجم الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها وفشل منظومة العدالة.. فضلا عن ما يمكن ان تخلفه من اثار، خطابات الكراهية ونزعات الانتقام والتشفي.. مع العلم انه كثيرا ما يكون الضحية في حالة ضعف و في دور "نزع فتيل" المعتدين. وهو ما يفسر انتشار الثقافة الجماعية للتطبيع مع العنف.

1.3 التوزيع الجغرافي

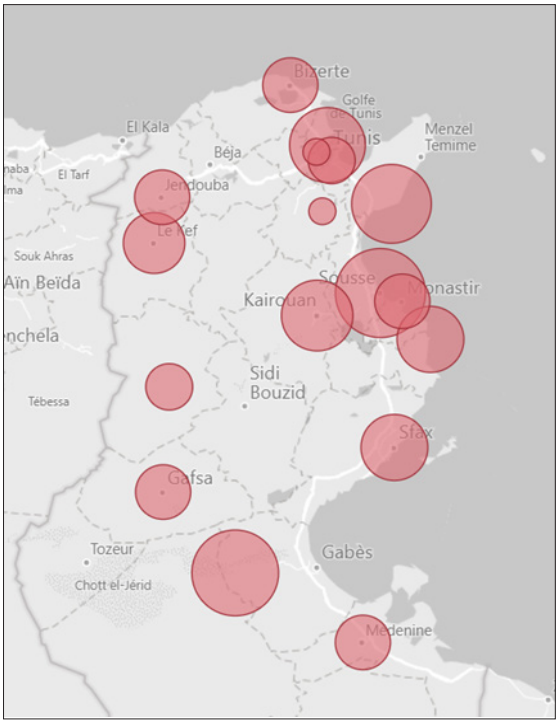

تتسع رقعة العنف لتشمل كل البلاد فلا تستثن ايا من المدن او المناطق الريفية. وهو ما يمكن اعتباره إعادة إنتاج لنفس خارطة العنف التي تم معاينتها ورسم ملامحها خلال الاشهر السابقة. مع التاكيد على انتشار اكبر للعنف في المناطق التي يتعمق فيها اكثر حجم التفاوتات الاجتماعية، الامر الذي يحفز على الإحباط ويشجع على أعمال العنف. وسجلت خلال الثلاثية الأولى للسنة ولايات تونس العاصمة ونابل وسيدي بوزيد والقيروان وسوسة أعلى معدلات للعنف

2.3 التوزيع حسب النوع الاجتماعي

84.42%	10.39%	5.19%	المعتدون
54.55%	33.77%	11.69%	المعتدي عليهم

المعتدون: على غرار العادة كان غالبية المعتدين من الرجال ومثلوا نسبة 84.42٪ في الوقت الذي كانوا يمثلون 71.84٪ من المعتدين خلال نهاية سنة 2023. وهو ما يعكس تزايد في حجم العنف المرتكب من فئة الذكور المهيمنة. وبالتالي يدل على تعزيز الفكر الذكوري العنيف وسيطرة النظام الأبوي. هذا ولا تمثل النساء غير 10.39٪ من مرتكبي العنف و 5.19٪ ارتكبته مجموعات مختلطة من الرجال والنساء.

المعتدى عليه: 54.55 في المائة من ضحايا العنف من الذكور، وهي نفس النسبة المسجلة خلال الأشهر السابقة في المقابل كانت نسبة النساء في حدود ال 33.77٪ مسجلة ارتفاعا بالمقارنة مع الأشهر السابقة التي كانت فيها في حدود ال 26.21٪. وهذه الزيادة في معدل النساء ضحايا الاعتداءات مؤشر على استمرار ارتفاع نسق العنف المسلط على المرأة . كما سجلنا معدل 11.69٪ من الضحايا مختلطين خلال أعمال عنف جماعي.

3.3 فيما يتعلق بأنواع

فيما يتعلق بأنواع العنف المسجلة خلال الربع الأول للسنة، شكلت جرائم القتل جزءا كبيرا منها، اين مثلت نسبة 29.07 % من العنف المرصود يليها الاعتداءات بنسبة 18.6٪. كما تم توثيق أعمال عنف أخرى، على غرار الاعتداء على الموظفين، والسرقة، والعنف ضد الأطفال والنساء، والبراكاجات والتخريب، والعنف المنزلي، والتحرش الجنسي، والاغتصاب، وما إلى ذلك..

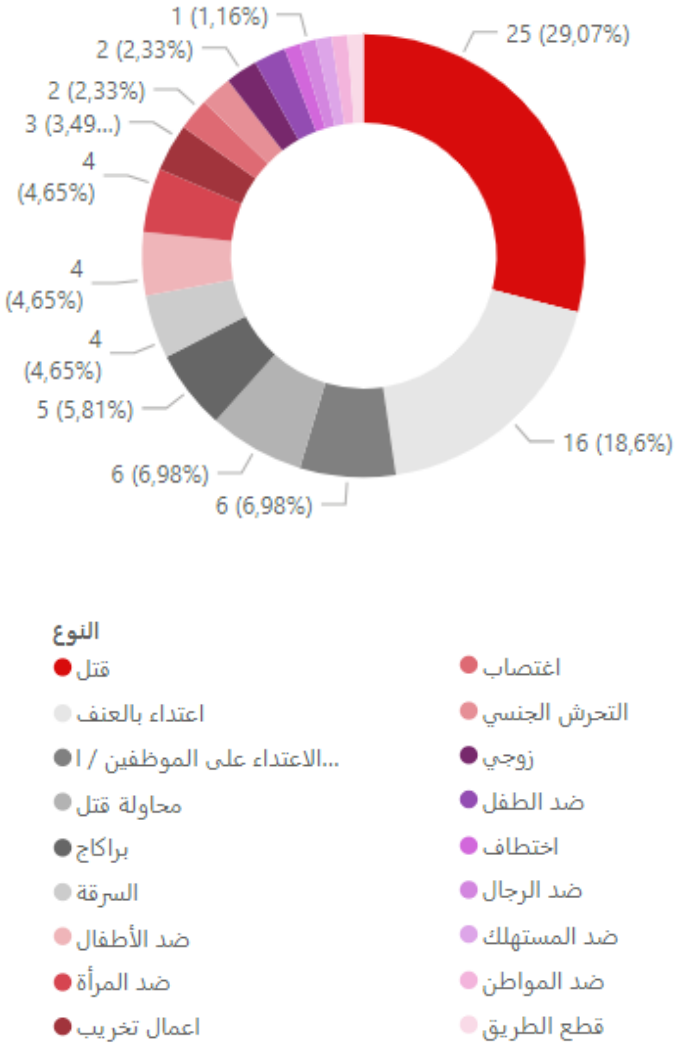

4.3 أشكال العنف

تنوعت اشكال العنف المرصود خلال هذه الثلاثية وتوزع بين العنف الفردي الذي مثل 52%، اما البقية فجاء في شكله الجماعي. ومثل العنف في شكل الاجتماعي نسبة 75.58٪ من اجمالي العنف المسجل خلال الثلاثة أشهر في حين كلن في 12.79 % ذي طابع مؤسسي، وجاء 5.81٪ في شكل جرائم عنف، وفي 2.33٪ أعمال عنف اقتصادي، ومثلها 2.33٪ أعمال عنف في الأماكن العامة وفي 2٪ كان ذو طابع سياسي. توزيع يعكس تعميم للعنف، وانتشار له داخل المجتمع (نسبة العنف السياسي تدل على التكيف مع السياق السياسي الحالي).

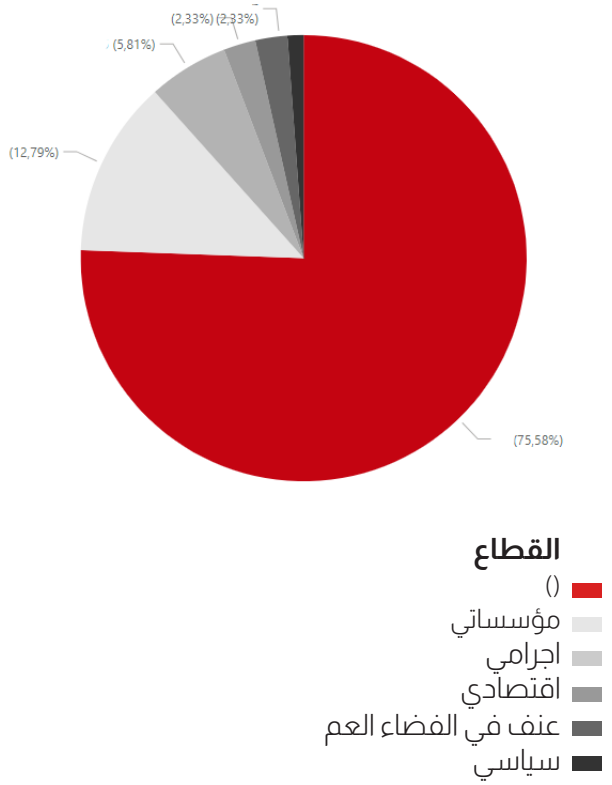

5.3 فضاءات العنف

تحدث غالبية أعمال العنف في الشوارع، بنسبة 39.53٪ من المعدل الإجمالي يليه الفضاء الخاص وهو المنزل بنسبة 32.56٪ في حين تشهد المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات نسبة 11.63% ويسجل نسبة 4.65 % من العنف في الفضاءات الصحية، و 3.49 % داخل الإدارات، و 3.49 % في وسائل النقل العمومي، و 2.33 % في المؤسسات الاقتصادية، و 1.16 % في المناطق السياحية والترفيهية، و 1 % في السجون أو مراكز الاحتجاز.

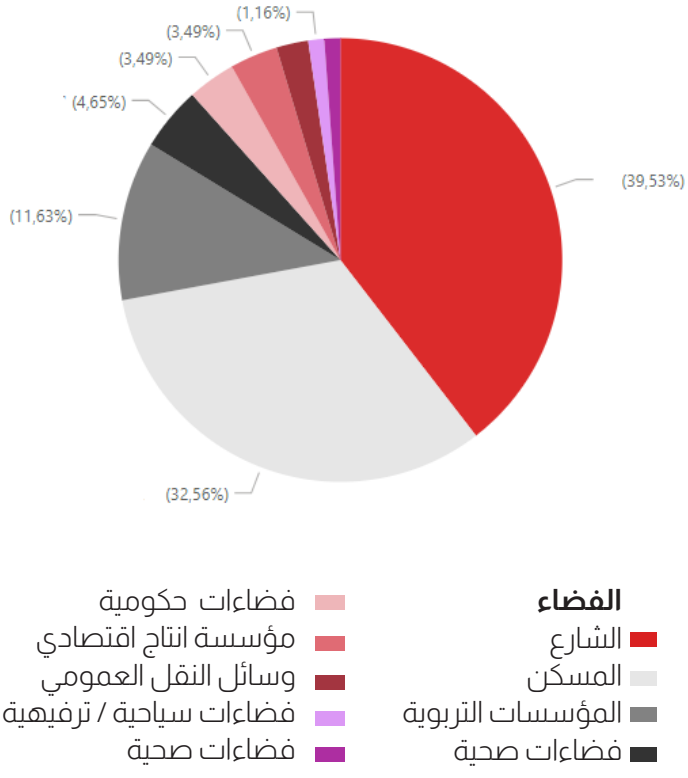

6.3 اسباب العنف

بالمقارنة مع الثلاثية السابقة، تغيرت دوافع وأسباب العنف ولو نسبيا فكان في 64.9٪ منه نتاج لخلافات بسيطة أي بدون دافع نفعي وعن ردود فعل انفعالية في حين جاء في 16.88٪ جراء دوافع اقتصادية (السرقة)،وفي 6.49٪ كانت دوافعه الاعتداءات الجنسية. وفي 5.19٪ بدافع الانتقام، وفي 2.6٪ بدافع الاحتجاج، وفي 1.3٪ لأغراض جنسية، وفي 1.3٪ بغرض الإذلال والحرمان، وفي 1٪ بهدف التخويف.

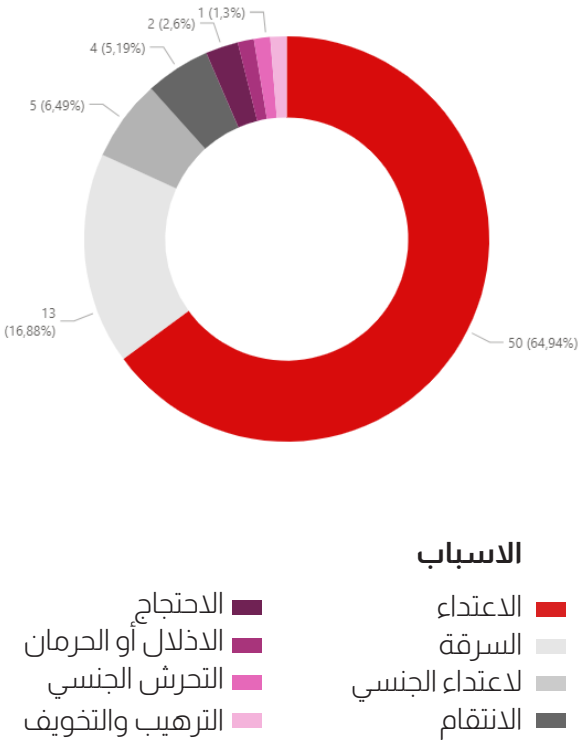

04

الانتحار ومحاولاته

38 حالة انتحار ومحاولة انتحار خلال الثلاثي الأول من سنة 2024

عادت أحداث الانتحار ومحاولات الانتحار المرصودة من قبل فريق المرصد الاجتماعي التونسي الى الارتفاع من جديد بعد انخفاضها خلال الثلاثية السابقة. أين تم تسجيل 38 سلوكًا انتحاريًا خلال الربع الأول من السنة الجارية. وعلى الأغلب لا يمكن دراسة هذا السلوك وتفكيكه دون فتح نقاش واسع وشامل يتم خلال وضع ملفات المحرمات والتابوهات على طاولة النقاش أمام ما تؤشر له هذه الظاهرة من مخاطر تهدد الصحة العامة للمواطنين.

ويعكس السلوك الانتحاري في جانب منه تخلف السياسات العمومية على مستوى الصحة النفسية والعقلية. فلا يزال الناس يموتون بسبب هذا التقاعس وتتحمل السياسات العمومية المسؤولية الكاملة في ذلك، حتى لو كان النظر إلى المشهد من بعيد قد يشير إلى أنهم ليسوا الفاعلون الرئيسيون. ويعود ذلك إلى نقص التمويل الموجه للهياكل العمومية، وعدم كفاية توظيف وتدريب موظفي الصحة العقلية والنفسية، ونقص أعمال التوعية بقضايا الصحة العقلية والنفسية. وانتهت غالبية أحداث الانتحار المسجلة خلال هذه الثلاثية بالوفاة، حيث بلغ معدل الوفيات ٪78.95 من الحالات المسجلة بينما نجا ٪21.05 فقط من محاولات الانتحار. ويبدو أن هذه الأعمال تؤدي أكثر فأكثر إلى الموت وأن الغرض من الاقدام عليها لم يعد الاحتجاج بل محو انفسهم ووضع حد لحياتهم وتدمير ذاتهم بشكل نهائي.

1.4 التوزيع الجغرافي

توزعت حالات ومحاولات الانتحار المرصودة خلال الثلاثة أشهر الأولى للسنة على عدد من ولايات الجمهورية ولم تشهد تغيير يذكر مقارنة بالفترة السابقة، وسجلنا 6 حالات انتحار في القيروان، 5 في قابس، 4 في القصرين، 3 في المنستير، 3 في نابل، 2 في الكاف، 2 في بنزرت، 2 في جندوبة 2 في سوسة، 2 في سيدي بوزيد، وحالة انتحار في أريانة وآخرى في المهدية.

الولاية	المجموع
القيروان	6
قابس	5
القصرين	4
المنستير	3
نابل	3
بنزرت	2
جندوبة	2
الكاف	2
سيدي بوزيد	2
سوسة	2
أريانة	1
بن عروس	1
المهدية	1
مدنين	1
صفاقس	1
سليانة	1
تونس	1
المجموع	**38**

2.4 التوزيع الجندري لحالات الانتحار

10 حالات

أي

26.32%

28 حالة

أي

73.68%

بالنظر إلى تقسيم السلوك الانتحاري بين الجنسين، يمكن القول من خلال التحليل انه ناتج عن ضغط اجتماعي مسلط على الرجال امام عدم قدرتهم على الوصول الى خدمات الصحة النفسية والعقلية وعجزهم على الوصول الى الصورة المجزية اجتماعيا للرجل يتجه الى سلوك الانتحار، لنجد ان 73.68٪ من المنتحرين من الرجال و 26.32٪ من النساء.

3.4 الإطار المكاني لفعل الانتحار

تنوعت مواقع وفضاءات احداث حالات الانتحار ومحاولات الانتحار ، فسجلت 68.42 % منها في الأماكن التي يعيش فيها الضحايا، و 18.42 % في الأماكن العامة، و 2.63 % أمام مقرات الولاية، و 2.63 % في المدارس، و 2.63 % في المزارع أو الأراضي الفلاحية، و 2.63 % في المستشفيات، و 263 % في مكان عمل الضحية.

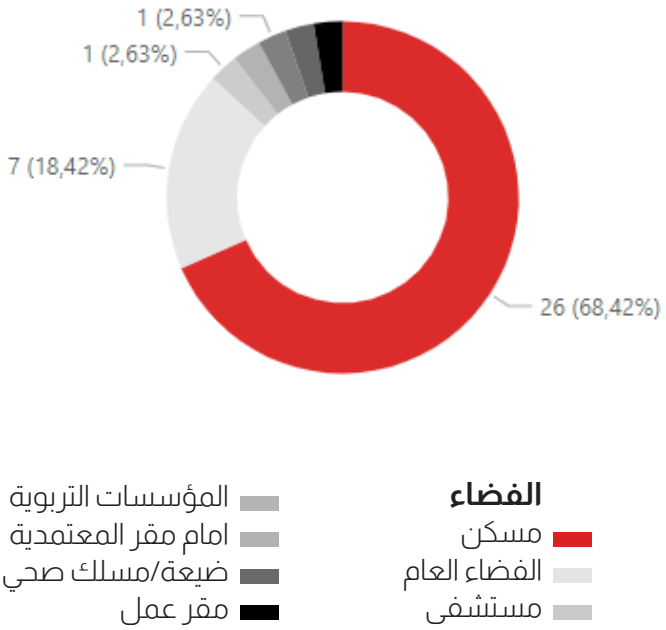

4-4 خصائص شخصية المنتحر

تتباين ملامح الافراد الذين يقدمون على الفعل الانتحاري، رغم وجود هيمنة جندرية، وينتمي 42.11٪ من المنتحرين الى فئة الشباب و 28.95٪ هم من البالغين و 18.42٪ من الطلبة والتلاميذ و 5.26٪ من الأطفال و 2.63٪ من كبار السن و 2.63٪ من العمال. تؤكد هذه الإحصائيات فرضية انتشار حالة من اليأس وشعور بالعجز يدفع الشباب - في سن الإبداع والخلق - إلى ارتكاب العنف الانتحاري. كما يعد اقدام الطلاب والأطفال على الانتحار مؤشر مقلق يجب أن تتعامل مع سياسات الدولة الصحة النفسية والعقلية بالجدية اللازمة وأن تعمل لوضع حد له حتى لا يتحول الى افة وخطر مهدد لحياة جزء من المجتمع.